الاحتجاج بالحديث الشريف في مجال الدراسات النحوية

د. عبدا لعال سالم مكرم

1 – المعنى المقصود من الحديث الشريف:
المراد من الحديث الشريف هو ((أقوال النبيّ، وأقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله عليه السلام، أو حالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامّة، أو خاصة تتصل بالدين، حتى أقوال بعض الصحابة، أو أقوال بعض التابعين متى جاءت عن طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله، من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو وضع قاعدة نحوية))[1].

2 – اختلاف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف:
أ – ذهب أبو الحسن بن الصائغ، وأبو حيان الأندلسي إلى أن الاحتجاج بالحديث الشريف في الدراسات النحوية لا يجوز، وذلك لأن علماء الحديث أجازوا الرواية بالمعنى، ومعنى ذلك أن بعض الأحاديث التي رويت بالمعنى لم تكن ألفاظها من ألفاظ النبيّ عليه السلام، وإنما هي من ألفاظ الرواة الذين لم يكونوا عرباً بالطبع، ذلك لأن معظم رواة الحديث كانوا من الأعاجم الذين تعلموا العربية عن طريق الدراسة والمحاكاة وإني أترك المجال لأبي الحسن ابن الصائغ نفسه ليحدثنا بوجهة نظره في عدم الاحتجاج بالحديث الشريف. قال في (شرح الجُمل): ((تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبيّ لأنه أفصح العرب))[2].

أما أبو حيان الأندلسي فقد ردّد نفس الحجج التي ردّدها أبو الحسن ابن الصائغ، فقد قال في (شرح التسهيل): إنما ذكر العلماء ذلك لعدم توقعهم أن ذلك لفظ الرسول، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن" و "ملكتكها بما معك من القرآن" و "خذها بما معك من القرآن" وغير ذلك من الألفاظ الواردة، فنعلم يقيناً أنه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأن قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ وغيرها، فأتت الرواية بالمرادف، ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأمّا من ضبط اللفظ فبعيد جداً لاسيما في الأحاديث الطوال.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما ورد من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب))[3].

ب – وذهب ابن مالك، وبعض المتأخرين كابن هشام إلى صحة الاحتجاج بالحديث الشريف ؛ لأن الرسول عليه السلام أفصح العرب لساناً، وأقواهم بياناً، وأحسنهم

بلاغة، وقد اهتم رواة الحديث بما نقل عنه ﷺ وتشددوا في ضبطه، ودققوا في روايته، وتكبدوا المشاق والرحلات في سبيل ضبط هذه الأحاديث، ومعرفة الرجال الذين نقلوها أو رووها.

ولهذا كان الاحتجاج بالحديث يلي في نظر هؤلاء المجوّزين القرآن الكريم في مرتبة الاحتجاج به. وقد دافع (الدّمَامِينيّ) عن ابن مالك في احتجاجه بالحديث الشريف، فقال:

((قد أكثر المصنّف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيّان عليه، وقال: إنّ ما استند إليه من ذلك لا يتمّ له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجّة، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا، فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس المطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعيّة، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ، وقوانين الإعراب فالظن في ذلك كله كاف، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدّل ؛ لأن الأصل عدم التبديل، ولاسيما والتشديد في الضبط، والتحرّي في النقل للأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين.

ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى، فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط، ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظنّ من هذا كله أنها لم تتبدّل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى... ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن، ولا كُتِبَ، وأمّا ما دوّن، وكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم))[4].

جـ - رأي الشاطبي:

أمّا الشاطبي تلميذ أبي حيان، فإنه توسط بين الطرفين المتنازعين فقبل بعض الأحاديث، ورفض الاحتجاج ببعضها الآخر، ذلك لأنه قسّم الأحاديث إلى قسمين:

قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبويّة فهذا يصح الاستشهاد به في العربية.

ثم نعى على ابن مالك عدم هذا التفصيل فقال: ((وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابدّ منه، وبنى الكلام على الحديث مطلقاً))[5].

3 – (نقد وتعقيب)

لست أدري ما الذي حمل أبا الحسن بن الصائغ على عدم أخذه بالحديث الشريف في مجال الاحتجاج به لتقعيد القواعد، وبناء الأساليب ؟

شبهته التي حالت بينه وبين ذلك هي جواز رواية الحديث بالمعنى، ومن أجل هذه الشبهة يسقط أصلاً كبيراً من أصول الاستشهاد النحوي الممثل في الحديث الشريف، وقد غاب عن ذهنه أن المسلمين كانوا حريصين كل الحرص على تلقف

الكلمات من فم النبيّ ﷺ، وحفظها، وترديدها، لما تشتمل عليه من تعاليم، وأحكام شرعية من ناحية، ولأسلوبها، وجمالها، ودقة تركيبها من ناحية أخرى.

ولو رجعنا إلى تاريخ تدوين الحديث الشريف لرأينا أن أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي عليه السلام، وممّن كان يكتب الحديث عنه عبدالله بن عمرو بن العاص الذي تحدّث عنه أبو هريرة فقال: ((ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله ﷺ مني إلاّ عبدالله ابن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب))[6].

وقد حدّثنا مجاهد أنه قال: ((رأيت عند عبدالله بن عمرو صحيفة، فسألته عنها فقال: هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه فيها أحد))[7].

ماذا يقول إذن هؤلاء المانعون في هذه الأحاديث التي كتبت مباشرة حينما تفوّه بها النبي عليه السلام، ومما لاشك فيه أنها كتبت بألفاظها وحروفها ولم يسقط منها شيء.

ويحدّثنا الشيخ محمد الخضر حسين بأن ((تدوين الحديث وقع بأمر الخليفة عمر بن عبدالعزيز المتوفى 101هـ. ومن المروي في الصحيح أنه كتب إلى أهل الآفاق: ان انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ وسنته فاجمعوه أو فاكتبوه، وأول من دوّن الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفى 124هـ، والمعروف أنه كان يروي عن الصحابة مثل عبدالله بن عمر، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد الساعدي))[8].

والمعروف أن عصر محمد بن مسلم الذي دون فيه الحديث عصر السليقة والطبع، فاللغة لم تفسد، ولم يكثر اختلاط العرب بالأعاجم إلاّ في العصر العباسي.

أمّا بنو أمية فقد ظلوا محتفظين بطابعهم العربي، معتزلين عن تيارات الأعاجم، وثقافاتهم المختلفة.

ولما جاء رواة الحديث المتأخرون في العصر العباسي كالبخاري والنسائي فإن معظم ما في كتبهم الستة كان معروفاً في الكتب المصنّفة من قبل.

ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات أئمة الحديث في الصدر الأول وقال: ((فلما رأى البخاري هذه المصنّفات، ورواها وجدها بحسب الوضع جامعة، فألّف كتابه مقتصراً على الصحيح، وإذا رأينا مثل البخاري يقول في كتابه: حدّثنا فلان، فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدوّناً في كتاب، وربما قال الراوي: أملى علينا فلان كذا، وكذا.. حديثاً من حفظه، ثم قرأها علينا من كتابه))[9].

أليس هذا يدل على أن الدقة في الأحاديث والعناية بجمعها، والاهتمام بكتابتها يجعلها أولى في مجال الاحتجاج في النحو من شعراء الشعراء والأقيسة والتعليلات.

وعلى فرض أن بعض الأحاديث رويت بالمعنى، فهذا لا ينقص من قدرها في مجال الاستشهاد ؛ لأن الرواة كانوا حريصين الحرص كله على أن يسجلوا أو يرووا

الحديث بلفظه، ولكن قد لا يسعف الذاكرة بتذكر كل كلمات الحديث فيحاول الراوي أن يأتي بلفظة أخرى تؤدي معنى اللفظة المفقودة.

وما دام الراوي يعيش في عصر يحتج بشعره فمن باب أولى أن يحتج بما رواه وبما نقله عن النبيّ ﷺ.

ثم إن السبب الذي جعل العلماء يجوّزون رواية الحديث بالمعنى في رأيي يرجع إلى محاولة هؤلاء الرواة الدّقة، والضبط، والاتقان في رواية الحديث، ولكنهم بَشَرٌ، ولهم طاقة، والذاكرة عرضة للنسيان، فلأجل بعدهم عن الكذب في حديث رسول الله ﷺ بإتيان ألفاظ من ألفاظهم، ونسبتها إلى النبيّ عليه السلام جوّزوا الرواية، بالمعنى حتى لا يقعوا في هذا المأزق الوعر الذي يجرّ عليهم غضب الله، ثم غضب رسول الله ﷺ.

ومن عجب أن يعلّل أبو حيّان عدم الاحتجاج بالحديث الشريف بأن رُواته لم يكونوا عرباً بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو ؟ وقد غاب عن ذهن أبي حيّان أن إمامه سيبويه عميد اللغة، وأستاذ أساتذتها، وصاحب القياس والتعليلات فيها ومنتج الكتاب الذي يعدّ من أكبر الأصول في اللغة العربيّة وقواعدها ؛ غاب عن ذهنه أن سيبويه لم يكن عربيّاً، وأنه كان أعجميّاً، واللغة ملك لمن يتعلمها، فكل من تعلم اللغة، وتكلم بها، وعرف قواعدها فهو عربي، وإن كان نسبه أعجمياً.

ولا أدري لِمَ يتشدد أبو حيّان في عدم الأخذ بالحديث ؟ مع أن كثيراً من الأشعار العربية التي تعدّ في نظره أولى من الاحتجاج بالحديث هذه الأشعار – كانت مجالاً لتغييرات الرواة، واستبدال كلماتها بكلمات من عندهم، بل قد بلغ بهم أن يؤلفوا الشعر، وينسبوه لشعراء مشهورين، ومع ذلك فقد قعّدت القواعد على أساس ما وضعوا، ولم يكتف النحاة بهذا بل اتخذوا من هذه الأشعار مقاييس ينسجون على منوالها الأساليب العربيّة.

ويعجبني في هذا المقام ما ذكره عبدالعزيز الميمني الراجكوتي حيث قال في هامش (خزانة الأدب) ما نصه:

((النقل بالمعنى شيء ليس بمقصور على الأحاديث فحسب، بل إن تعدّد الروايات في بيت واحد من هذا القبيل، والقول بأن منشأه تعدّد لغات القبائل ليس مما يتمشى في كل موضع، على أن إثبات ذلك في كل بيت دونه خرط القتاد، زِدْ إلى ذلك ما طرأ على الشعر من التصحيف، والوضع، والاختلاق من مثل ابن دأب، وابن الأحمر، والكلبي، واخوانهم.

ورواة الشعر أيضاً فيهم من الأعاجم والشعوبية أمم. على أن المسلمين في القرون الأولى كانوا أحرص على اتقان الحديث من حفظ الشعر، والتثبت في روايته، وقد قيّض سبحانه لأحاديث رسوله من الجهابذة النقاد من نفى عنها ما كان فيها من شبهة الوضع والانتحال، وهذا حرم الشعر مثله))[10].

4 – قرار المجمع اللغوي الاحتجاج بالحديث الشريف:

رأى المجمع الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

1- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها.

2- يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ – الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب – الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

جـ - الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

د – كتب النبيّ ﷺ.

هـ - الأحاديث المرويّة لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

و – الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز – الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

ح – الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة[11].

5 – أمثلة تؤيد اتجاه ابن مالك بالاحتجاج بالحديث الشريف:

أ – في وقوع خبر كاد مقروناً بأن:

قال ابن مالك: وهو ما خفي معناه على أكثر النحويين. ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه: ((ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب))[12].

وقول أَنَس: ((فما كدنا أن نصل إلى منازلنا))[13].

وقول جبير بن مطعم: ((كاد قلبي أن يطير))[14].

قلت (والقائل ابن مالك): تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقروناً بأن وهو ما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه.

والصحيح جواز وقوعه، إلاّ أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن، ولذلك لم يقع في القرآن إلاّ غير مقرون بأن نحو: "وما كادوا يفعلون"[15] "لا يكادون يفقهون حديثا"[16] "ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم"[17] "يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار"[18].

ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بأن من استعماله قياساً، لو لم يرو سماع ؛ لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كطفق، وجعل، فإنّ (أنْ) تقتضي الاستقبال وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا. وما لا يدل على الشروع كعسى، وأوشك، وقرب وكاد، فمقتضاه مستقل فاقتران خبره بأن مؤكد لمقتضاه فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب. فإذا

انضمَّ إلى هذا التعليل استعمال فصيح، ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكّد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل.

وقد اجتمع الوجهان في قول عمر رضي الله عنه: ((وما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب))[19].

ومن الشواهد الشعرية في هذه المسألة قول الشاعر:

أبيتم قبول السّلم منّا فكدتمو

لدى الحرب تغنون السيوف عن السّل[20]

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول:

أبيتم قبول السّلم منا فكدتمو

لدى الحرب تغنون السيوف عن السّل

1 – رفع المستثنى بعد إلاّ:

من ذلك قول عبدالله بن أبي قتادة رضي الله عنهما: أحرموا كلهم إلاّ أبو قتادة لم يحرم[21]. وقول أبي هريرة رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "كل أمتي معافىً إلا المجاهرون"[22].

قال ابن مالك: حق المستثنى بإلاّ من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده.

فالمفرد نحو: "الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين"[23].

والمكمل معناه بما بعده: نحو: "إنا لمنجوهم أجمعين"[24]، و "إلا امرأته قدرنا أنها لمن الغابرين"[25].

ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه.

فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: أحرموا كلهم إلاّ أبو قتادة، لم يحرم، فإلاّ بمعنى لكن، وأبو قتادة مبتدأ، ولم يجزم خبره.

ومن المبتدأ الثابت الخبر بعد إلاّ ما جاء في جامع الأسانيد من قول النبي ﷺ: ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلاّ المتزوّجون، أولئك المطهرون، المبرءون من الخنا.

ومن الابتداء بعد إلاّ محذوف الخبر قول النبيّ ﷺ: "كلّ أمتي معافى إلاّ المجاهرون" أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون.

والكوفيون في هذا الذي يفتقر إلى تقدير مذهب آخر، وهو أن يجعلوا إلاّ حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها[26].

2 – في العطف على ضمير الخبر بغير إعادة الجار:

من ذلك قول رسول الله ﷺ: "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمّالاً"[27] قال ابن مالك: تضمن الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطرب والأخفش.

والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظماً ونثراً.

أمّا ضعف احتجاجهم فبيّن، وذلك أن لهم حجتين:

إحداهما: أن ضمير الخبر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه، كما لا يعطف على التنوين.

الثانية: إن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصحّ حلول كل واحدٍ منهما محل الآخر، وضمير الخبر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمنع العطف عليه إلاّ بإعادة حرف الجر نحو: "فقال لها وللأرض"[28] والحجتان ضعيفتان.

أمّا الأولى: فيدل على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف، فلا يترتب عليه ايجاب ولا منع – ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده. ومن الإبدال منه لأن التنوين لا يؤكد، ولا يبدل منه، وضمير الجرّ يؤكد، ويبدل منه بإجماع، فللعطف عليه أسوة بهما.

وأمّا الثانية: فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف لم يجز: ربّ رجل وأخيه، ولا كم ناقة لك وفصيلها، ولا زيد وأخوه منطلقان... ولمّا لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في: مررت بك وزيد ونحوه. ولا في: إنما مثلكم واليهود والنصارى)).

ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة "واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ"[29]. بالخفض.

ومن مؤيداته قول بعض العرب: ((ما فيها غيره وفرسه)).

وأنشد سيبويه:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب[30]

فقد تبين بالدلائل التي أوردتها صحة العطف على ضمير الخبر دون اعادة العامل واعتضدت رواية جر (اليهود) في الحديث المذكور[31].

د. عبدالعال سالم مكرم

---

[1] مجلة المجمع اللغوي بمصر، جـ 3، ص 3.

[2] خزانة الأدب للبغدادي، جـ 1، ص 23، المطبعة السلفية، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون.

[3] خزانة الأدب، جـ 1، ص 23، 24.

[4] الخزانة، جـ 1، ص 27. وما بعدها.

[5] نفس المصدر، والجزء، والصفحة.

[6] الطبقات الكبرى لابن سعد، جـ 7، ص 189.

[7] الاصابة لابن حجر، جـ 4، ص 112.

[8] مجلة المجمع اللغوي، جـ 3، ص 203.

[9] مجلة المجمع اللغوي، جـ 3، ص 203.

[10] هامش خزانة الأدب، جـ 1، ص 23.

[11] مجلة المجمع اللغوي، جـ 4، ص 7.

[12] أخرجه البخاري في كتابه الأذان.

[13] أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء.

[14] أخرجه البخاري في كتاب التفسير.

[15] البقرة: 71.

[16] النساء: 78.

[17] التوبة: 117.

[18] النور: 43.

[19] شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، نشر دار العروبة.

[20] من شواهد الأشموني.

[21] أخرجه البخاري في كتاب: جزاء الصيد.

[22] البخاري، كتاب الأدب.

[23] الزخرف: 67.

[24] الحجر: 59.

[25] الحجر: 60.

[26] شواهد التوضيح والتصحيح: المبحث الثامن.

[27] البخاري، كتاب الاجارة.

[28] فصلت: 11.

[29] النساء: 1.

[30] من أبيات كتاب سيبويه.

[31] شواهد التوضيح: البحث الثاني عشر.